

حكمة تشريع الميراث

- ٢ -

وقد تكلم الولي الدهلوي في الحجة المعنية بما ينير قباحة معضات من أسرار الشريعة في ذلك، ورحمة الله : واعلم أن الأصل في انتمائهم أن الناس جميعهم عربهم وعجمهم ، اتفقوا على أن أحق الناس بمنزلة أقربه وأرحامه : ثم كان لهم بعد ذلك اختلاف شديد وكان أهل الجاهلية يورثون الرجال دون النساء ، يرون أن الرجال هم الغالبون بالبضة ، وهم الذابون عن الزمار ، فهم أحق بما يكون شبه الحيوان ، ولكن الإسلام أبطل نظم الجاهلية في جعل الميراث على المظان الغالبية في علم الله تعالى ، من عادات العرب والعجم وغيرهم مما يكون كالأسلم الطبيعي ويكون مخالفه كالشاذ التادر وكالبيعة الخديجة التي تولد جندها أو عوجاه خرقاً للمادة المستمرة ، يشير إلى هذا قوله تعالى : « أبأؤكم وأبنائكم لا تدرسون أنهم أقرب لكم نعماً » .

وهذه المظان الغالبية يمكن إرجاعها إلى طائفتين من الناس ، فأما الأولى فهي الطائفة التي تنصر الإنسان في حياته ، وتعينه على ما آربه ، وتحمي حماه ، وتكون عرناؤه على من سواهم ، وهم ذوو الأرحام ، قال تعالى : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » . قالوا الأرحام أولى الناس بتركة الرجل ، لأن الناس عربهم وعجمهم يرون إخراج منصب الرجل وثورته من قومه إلى قوم آخرين جوراً وعضواً ويسخطون من ذلك ، وإذا أعطى مال الرجل ومنصبه لمن يقوم مقامه من قومه رأوا ذلك عدلاً ورضوا به وذلك كالجلبية الملازمة لهم .

وأولى ذوى الأرحام بهذا المنصب على السكالم من يدخل في صمود النسب كالأب والجد والأبن وابن الأبن ، فقولاهم أحق الورثة غير أن قيام الأبن مقام أبيه هو الوضع الطبيعي الذي عليه بناء العالم من انقراض قرن وقيام القرن الثاني مقامهم بعد أن يترقيهم الأولون ، ويعدوا لهم أسباب السعادة والهناء بما يجمعون ويحصلون من متاع الحياة ، أما قيام الأب بدابته فسكانه ليس بوضع طبيعي ، ولا ما يطلب ويتوقع ، ولو أن الرجل

خير في ماله ، لسكانت مواساة ولده أمك لثابه من مواساة والده ، فذلك كانت السنة القماشية في طوائف الناس تقديم الأولاد على الآباء
ويأتى بعد ذلك في التصرة والحماية من في معنى الأصول والتروع ، من ثم كالعضد والصمود من قوم المرء وأهل نسبه وشرفه — الأخوة ثم الأعمام ، وأما الطائفة الثانية من وارثين فهي التي تقوم بخدمة الإنسان وتمنحه العطف والمودة ؛ وتصله بالحنان والشفقة ، ويوجد في النساء معنى الرفق والحذب كاملا موفورا ، وإنما مقلته القرابة القرية جدا كالأم ، والبنت ثم الأخت دون البعيدة كالعمة وعمة الأب ، فمن ثم لم يجعل لعمة شيء مما جرت لعم لانها لا تذب عنه كما يذب العم وليست كالأخت في التقرب

أما الفرض الثالث من أغراض الميراث وهو سهوكه من الوجبة الحسابية ، فقد قال الدهلوي إن السهام التي تعين بها الانصبة يجب أن تكون أجزاؤها ظاهرة ، بشيئها بادی الرأي المحاسب وغيره ، ويجب أن يكون بحيث يظهر فيها ترتيب الفضل والتفضيل

الأول : الثلثان والثلث والسدس .

والثاني : النصف والرابع والثلث .

ولم يعتبر الخمس والسيب لأن تخريب نتائجهما أدق والترفع والنزول فيهما يحتاج إلى تعقيد في الحساب بخلاف الأولين ، فبين أجزاء كل فصل نسبة الشيء إلى ضعفه ترفعا ، ونصفه تنزلا وذلك أدنى أن يظهر فيه الفضل والتفضيل محسوسا متبيناً .

محمد جابر

مدرس بمعهد أسبوط

بعض أقوال نسقراط

- — دواء النضب الصمت .
- — راحة الحكماء في وجود الحق . وراحة السفهاء في وجود الباطل .
- — قبل لسقراط ما بال تلاميذك يقولون الشعر وأنت لا تقول . . ؟
- فقال : أنا كالمسن الذي يجعل الحديد غاطبا وهو لا يقطع .
- — الحكمة سلم العروج إلى الله تعالى .